# قرار رئيس جمهورية مصر العربية

## رقم ١٠٠ لسنة ٢٠٠٩

**بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتى تقدم وكالة اليابان للتعاون الدولى «الجايكا» بمقتضاها قرضاً إلى الشركة القابضة لكهرباء مصر لتنفيذ مشروع تحديث نظم التحكم بالطاقة بصعيد مصر ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤**

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

**قـــرر :**

**( مادة وحيدة )**

ووفق على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتى تقدم وكالة اليابان للتعاون الدولى «الجايكا» بمقتضاها قرضًا قيمته عشرة مليارات وسبعمائة وثمانية وستون مليون ين يابانى إلى الشركة القابضة لكهرباء مصر لتنفيذ مشروع تحديث نظم التحكم بالطاقة بصعيد مصر ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٤ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٨ ربيع الأول سنة ١٤٣٠ هـ

( الموافق ٢٥ مارس سنة ٢٠٠٩ م ) .

**حسنى مبارك**

---

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٣ جمادى الأولى سنة ١٤٣٠هـ (الموافق ٢٨ أبريل سنة ٢٠٠٩م) .

القاهرة فى ٤ ديسمبر ٢٠٠٨

صاحبة السعادة ،

**السيدة/ فايزة ابو النجا**

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

أتشرف بأن أعزز التفاهم التالى الذى تم التوصل إليه مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض يابانى مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين ، وتعزيزاً لجهود التنمية فى جمهورية مصر العربية :

١ - ستقدم وكالة اليابان للتعاون الدولى (المشار إليها فيما بعد بـ «جايكا») قرضًا بالين اليابانى تصل قيمته إلى عشرة مليارات وسبعمائة وثمانية وستين مليون ين (١٠,٧٦٨,٠٠٠,٠٠٠) (ويشار إليه فيما بعد بـ «القرض») إلى الشركة القابضة لكهرباء مصر (والمشار إليها فيما بعد بـ «المقترض») وذلك طبقًا للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان لتنفيذ مشروع تحديث نظم التحكم بالطاقة فى صعيد مصر (المشار إليه فيما بعد بـ «المشروع») .

٢ - (١) سيتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين المقترض والجايكا ، وسينظم اتفاق القرض المذكور أحكام وشروط القرض ، وكذا إجراءات استخدامه ، والتى ستتضمن ، ضمن غيرها ، القواعد التالية :

( أ ) ستكون فترة السداد عشر (١٠) سنوات بعد فترة سماح خمس (٥) سنوات .

(ب) سيكون سعر الفائدة سبعة من عشرة فى المائة (٠,٧٪) سنويًا ،

(جـ) دون الإخلال بأحكام الفقرة الفرعية (ب) أعلاه ، وبما أن جزءاً من القرض سيتم إتاحته لتغطية مدفوعات لاستشاريين للمشروع ، فإن سعر الفائدة لهذا الجزء سيكون واحداً من المائة فى المائة (٠,٠١٪) سنويًا ، و

(د) ستكون فترة السحب عشر (١٠) سنوات ، وذلك بعد تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ .

(هـ) سيتم فرض عمولة على المبالغ غير المسحوبة من القرض بنسبة واحد من عشرة فى المائة (١ , ٠٪) سنويًا .

(٢) سوف يتم إبرام اتفاق القرض المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد اقتناع الجايكا بجدوى المشروع بما فى ذلك الاعتبارات البيئية له .

(٣) يمكن أن تمتد فترة السحب المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) (د) أعلاه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ - سوف تضمن حكومة جمهورية مصر العربية ويمثلها وزارة المالية بجمهورية مصر العربية سداد أصل القرض المقدم للمقترض وكذا سداد الفائدة وأية نفقات أخرى ناجمة عن ذلك .

٤ - (١) سوف يتاح القرض لتغطية مدفوعات تتم بواسطة الجهة المنفذة المصرية لموردين ومقاولين واستشاريين أو أى منهم من دول المنشأ المصرح لها بالتعامل طبقًا لتلك العقود التى يمكن أن يتم إبرامها بينهم لشراء المنتجات والخدمات (أو أى منهما) المطلوبة لتنفيذ المشروع ، بشرط أن تكون هذه المشتريات قد تمت فى دول المنشأ المصرح لها بالتعامل لمنتجات أنتجت فيها ، وخدمات وردت من تلك الدول ، أو أيهما .

(٢) سيتم الاتفاق بين السلطات المختصة فى الحكومتين على نطاق دول المنشأ المصرح لها بالتعامل المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه .

٥ - سوف تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات والخدمات (أو أيًا منهما) المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٤ يتم شراؤها وفقًا لدليل الشراء الخاص بالجايكا ، والتى تتضمن ، ضمن غيرها ، إجراءات المناقصة العالمية المتبعة إلا إذا كانت تلك الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٦ - فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحرى للمنتجات المشتراة وفقًا للقرض ، فسوف تمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة بين شركات الشحن والتأمين البحرى .

٧ - سوف يمنح الرعايا اليابانيون الذين قد يُحتاج إلى خدماتهم فى جمهورية مصر العربية التسهيلات الضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات (أو أى منهما) المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٤ .

٨ - (١) سوف تعفى حكومة جمهورية مصر العربية الجايكا من كافة الرسوم المالية والضرائب المفروضة فى جمهورية مصر العربية المتعلقة والناتجة عن القرض والفائدة الناجمة عنه ، أو أيهما .

(٢) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الضرورية لضمان أن - فيما عدا ضريبة الدخل الشخصى والضريبة على أرباح الشركات الواجبة الدفع بواسطة الموردين والمقاولين والاستشاريين أو أى منهم المنفذين لأعمال فى جمهورية مصر العربية - فإن أية ضرائب والتى يسهل تحديدها وفقًا لعملية التوريد ذات الصلة ، بما فى ذلك الضرائب الجمركية وضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة والمنتجات النهائية والخدمات الموردة للمشروع أو أى منهم فى التعامل المباشر بين الموردين والمقاولين والاستشاريين الرئيسيين أو أى منهم والجهة المصرية المنفذة ، يتم دفعها بواسطة المقترض .

٩ - سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لضمان أن :

( أ ) يستخدم القرض على الوجه الصحيح ومن أجل المشروع فقط ، و

(ب) تتم صيانة واستخدام المرافق المنشأة بواسطة القرض على الوجه السليم وبفاعلية للأغراض المنصوص عليها فى التفاهم الحالى .

١٠ - سوف تمد حكومة جمهورية مصر العربية - عند الطلب - حكومة اليابان والجايكا بمعلومات وبيانات بشأن تقدم تنفيذ المشروع .

١١ - سوف تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاهم الحالى .

وإنه ليشرفنى أيضًا أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تأكيداً للتفاهم المذكور أعلاه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقًا بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

**السيد/ كاورو إيشيكاوا**

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٤ ديسمبر ٢٠٠٨

صاحب السعادة ،

**السيد/ كاورو إيشيكاوا**

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على ما يلى :

«أتشرف بأن أعزز التفاهم التالى الذى تم التوصل إليه مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض يابانى مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين ، وتعزيزاً لجهود التنمية فى جمهورية مصر العربية :

١ - ستقدم وكالة اليابان للتعاون الدولى (المشار إليها فيما بعد بـ «جايكا») قرضًا بالين اليابانى تصل قيمته إلى عشرة مليارات وسبعمائة وثمانية وستين مليون ين (١٠,٧٦٨,٠٠٠,٠٠٠) (ويشار إليه فيما بعد بـ «القرض») إلى الشركة القابضة لكهرباء مصر (والمشار إليها فيما بعد بـ «المقترض») وذلك طبقًا للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان لتنفيذ مشروع تحديث نظم التحكم بالطاقة فى صعيد مصر (المشار إليه فيما بعد بـ «المشروع») .

٢ - (١) سيتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين المقترض والجايكا ، وسينظم اتفاق القرض المذكور أحكام وشروط القرض ، وكذا إجراءات استخدامه ، والتى ستتضمن ، ضمن غيرها ، القواعد التالية :

( أ ) ستكون فترة السداد عشر (١٠) سنوات بعد فترة سماح خمس (٥) سنوات .

(ب) سيكون سعر الفائدة سبعة من عشرة فى المائة (٠,٧٪) سنويًا ،

(جـ) دون الإخلال بأحكام الفقرة الفرعية (ب) أعلاه ، وبما أن جزءاً من القرض سيتم إتاحته لتغطية مدفوعات لاستشاريين للمشروع ، فإن سعر الفائدة لهذا الجزء سيكون واحداً من المائة فى المائة (٠,٠١٪) سنويًا ، و

(د) ستكون فترة السحب عشر (١٠) سنوات ، وذلك بعد تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ .

(هـ) سيتم فرض عمولة على المبالغ غير المسحوبة من القرض بنسبة واحد من عشرة فى المائة (١ , ٠٪) سنويًا .

(٢) سوف يتم إبرام اتفاق القرض المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد اقتناع الجايكا بجدوى المشروع بما فى ذلك الاعتبارات البيئية له .

(٣) يمكن أن تمتد فترة السحب المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) (د) أعلاه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ - سوف تضمن حكومة جمهورية مصر العربية ويمثلها وزارة المالية بجمهورية مصر العربية سداد أصل القرض المقدم للمقترض وكذا سداد الفائدة وأية نفقات أخرى ناجمة عن ذلك .

٤ - (١) سوف يتاح القرض لتغطية مدفوعات تتم بواسطة الجهة المنفذة المصرية لموردين ومقاولين واستشاريين أو أى منهم من دول المنشأ المصرح لها بالتعامل طبقًا لتلك العقود التى يمكن أن يتم إبرامها بينهم لشراء المنتجات والخدمات (أو أى منهما) المطلوبة لتنفيذ المشروع ، بشرط أن تكون هذه المشتريات قد تمت فى دول المنشأ المصرح لها بالتعامل لمنتجات أنتجت فيها ، وخدمات وردت من تلك الدول ، أو أيهما .

(٢) سيتم الاتفاق بين السلطات المختصة فى الحكومتين على نطاق دول المنشأ المصرح لها بالتعامل المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه .

٥ - سوف تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن المنتجات والخدمات (أو أيًا منهما) المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٤ يتم شراؤها وفقًا لدليل الشراء الخاص بالجايكا ، والتى تتضمن ، ضمن غيرها ، إجراءات المناقصة العالمية المتبعة إلا إذا كانت تلك الإجراءات غير قابلة للتطبيق أو غير ملائمة .

٦ - فيما يتعلق بالشحن والتأمين البحرى للمنتجات المشتراة وفقًا للقرض ، فسوف تمتنع حكومة جمهورية مصر العربية عن فرض أية قيود قد تعوق المنافسة العادلة والحرة بين شركات الشحن والتأمين البحرى .

٧ - سوف يمنح الرعايا اليابانيون الذين قد يُحتاج إلى خدماتهم فى جمهورية مصر العربية التسهيلات الضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات (أو أى منهما) المذكورة فى الفقرة الفرعية (١) من الفقرة ٤

٨ - (١) سوف تعفى حكومة جمهورية مصر العربية الجايكا من كافة الرسوم المالية والضرائب المفروضة فى جمهورية مصر العربية المتعلقة والناتجة عن القرض والفائدة الناجمة عنه ، أو أيهما .

(٢) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الضرورية لضمان أن - فيما عدا ضريبة الدخل الشخصى والضريبة على أرباح الشركات الواجبة الدفع بواسطة الموردين والمقاولين والاستشاريين أو أى منهم المنفذين لأعمال فى جمهورية مصر العربية - فإن أية ضرائب والتى يسهل تحديدها وفقًا لعملية التوريد ذات الصلة ، بما فى ذلك الضرائب الجمركية وضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة والمنتجات النهائية والخدمات الموردة للمشروع أو أى منهم فى التعامل المباشر بين الموردين والمقاولين والاستشاريين الرئيسيين أو أى منهم والجهة المصرية المنفذة ، يتم دفعها بواسطة المقترض .

٩ - سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لضمان أن :

( أ ) يستخدم القرض على الوجه الصحيح ومن أجل المشروع فقط ، و

(ب) تتم صيانة واستخدام المرافق المنشأة بواسطة القرض على الوجه السليم وبفاعلية للأغراض المنصوص عليها فى التفاهم الحالى .

١٠ - سوف تمد حكومة جمهورية مصر العربية - عند الطلب - حكومة اليابان والجايكا بمعلومات وبيانات بشأن تقدم تنفيذ المشروع .

١١ - سوف تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالتفاهم الحالى .

وإنه ليشرفنى أيضًا أن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد تأكيداً للتفاهم المذكور أعلاه نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقًا بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية» .

وإنه ليشرفنى أن أؤكد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية المفهوم الوارد فى مذكرة سعادتكم وأوافق على أن تعتبر مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة بالرد اتفاقًا بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

**فايزة أبو النجا**

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية